

زاد حتى 570%.. تعرف على محطات ارتفاع أسعار الوقود بمصر منذ 2014



الأحد 13 أبريل 2025 02:00 م

شهدت الأسواق في مصر موجة جديدة من ارتفاع أسعار الوقود بعد قرار لجنة تسعير المواد البترولية رفع أسعار البنزين بكافة أنواعه والسولار، بواقع جنيهين، اعتبارًا من الساعة السادسة صباح اليوم الجمعة الماضي.

وقد شملت الزيادة الأخيرة رفع سعر لتر السولار من 13.50 جنيهًا إلى 15.50 جنيهًا بنسبة بلغت نحو 14.8%، وهو ما يُعد تطورًا بالغ التأثير نظرًا لكون السولار هو الوقود الرئيسي المستخدم في وسائل النقل العام والنقل الثقيل، إضافة إلى استخدامه في عمليات البناء والزراعة وتوليد الكهرباء في المناطق النائية.

ومن ثم فإن تداعيات هذه الزيادة لن تقتصر على قطاع النقل فحسب، بل ستمتد لتتأثر أسعار السلع والمنتجات الأساسية، بدءًا من الخضروات والفاكهة، مرورًا باللحوم والدواجن، وانتهاءً بالحبوب والزيوت ومنتجات الألبان.

كما ارتفع سعر لتر بنزين 80، الذي يعد الأكثر استخدامًا بين فئات الشعب المصري، من 13.75 جنيهًا إلى 15.75 جنيهًا بنسبة زيادة بلغت 14.5%.

وارتفع بنزين 92 من 15.25 جنيهًا إلى 17.25 جنيهًا بنسبة زيادة بلغت 13.1%، فيما قفز سعر لتر بنزين 95 من 17 جنيهًا إلى 19 جنيهًا بنسبة زيادة بلغت 11.7%.

وأدت هذه الزيادات ضمن مراجعة دورية تنفذها اللجنة المعنية بتحديد أسعار الوقود، استنادًا إلى معادلة تشمل متوسط أسعار خام برنت عالميًا خلال الأشهر الثلاثة السابقة على القرار، وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري.

وفي سياق متصل، رفعت الحكومة أسعار أسطوانات الغاز المنزلي من 150 جنيهًا إلى 200 جنيه بزيادة 33%، فيما ارتفع سعر الأسطوانة المخصصة للاستخدام التجاري من 300 جنيه إلى 400 جنيه.

كما ارتفع سعر طن المازوت المورد للصناعات غير الغذائية من 9500 جنيه إلى 10 آلاف و500 جنيه بزيادة نسبتها 10.5%.

وشمل القرار أيضًا رفع سعر الغاز الصب من 12 ألف جنيه إلى 16 ألف جنيه للنسبة ارتفاع وصلت إلى 33%، وزيادة سعر الغاز المورد لقمائن الطوب من 190 جنيهًا إلى 210 جنيهات للمليون وحدة حرارية بزيادة 10.5%.

الزيادات وصلت لـ 570% منذ 2016م

وفي هذا السياق، دعت وزارة التنمية المحلية المحافظين إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة الأوضاع في أعقاب قرار رفع الأسعار، مطالبةً بتكثيف حملات التفتيش على محطات الوقود ومواقف السيارات، ومتابعة أسعار السلع الأساسية في الأسواق، لضمان عدم استغلال التجار لهذه الزيادات لتحقيق أرباح غير مشروعة.

كما طالبت الوزارة بإعداد وإعلان تسعيرة جديدة لتعريفه المواصلات داخل وخارج المحافظات، ونشرها عبر الصفحات الرسمية لكل محافظة، لتجنب التلاعب أو الفوضى في تحديد أجرة النقل.

وتم تأسيس لجنة التسعير التلقائي لمراجعة أسعار الوقود في 2016، وتزعم اللجنة أن آلية التسعير التلقائي تعتمد على ربط سعر المواد البترولية بالأسعار العالمية وسعر صرف الجنيه أمام العملات الأخرى.

وتضم اللجنة ممثلين من كل من وزارة البترول، وممثلين من وزارة المالية، والهيئة المصرية العامة للبترول، ويتم ترشيحهم من قبل الوزير المختص.

ومنذ عام 2016 ارتفع سعر البنزين 80 من سعر 2.35 جنيه إلى 15.75 جنيه بنسبة ارتفاع قدرها 570%، وزاد سعر بنزين 92 من 3.5 جنيه إلى 17.25 جنيه بنسبة زيادة قدرها 393%، كما ارتفع سعر بنزين 95 من 7.75 إلى 19 جنيهًا بنسبة ارتفاع قدرها 145%، وفقًا لـ "مصرأوي".

ويستند تسعير الوقود في مصر إلى متغيرين رئيسيين: سعر صرف الدولار أمام الجنيه، ومتوسط سعر خام برنت العالمي في الأسواق خلال فترة المراجعة، إذ تتحمل الدولة تكلفة كبيرة في استيراد نحو 40% من احتياجاتها من السولار، و50% من البوتاجاز، و25% من البنزين.

ورغم تراجع سعر خام برنت في الأسواق العالمية إلى ما دون 60 دولارًا للبرميل، بحسب تصريحات لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي، فإن الحكومة تعتمد في حساباتها على متوسطات زمنية أطول، إذ تعتمد العقود الحكومية على أسعار ثابتة لفترات زمنية، في ظل التذبذب العالمي في أسعار الطاقة نتيجة للتوترات الجيوسياسية.

تقليص الدعم الحكومي

وفي إطار خططها لخفض العجز المالي، قلصت حكومة السيسي مخصصات دعم الوقود في موازنة العام المالي 2025-2026 إلى نحو 75 مليار جنيه، مقارنة بـ154 مليار جنيه في موازنة العام السابق، بانخفاض نسبته 51% ويأتي هذا التوجه ضمن خطة شاملة لإعادة هيكلة منظومة الدعم التي استهلكت ما يصل إلى 20% من الموازنة العامة للدولة في بعض السنوات، دون أن تحقق أهدافها في إيصال الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين.

زيادات لا تنتهي

يُذكر أن أسعار الوقود في مصر شهدت منذ عام 2014 وحتى عام 2025 زيادات متتالية، وارتفعت خلالها أسعار البنزين والسولار والبتولاجاز بنسب كبيرة، خاصة بعد قرار تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، حيث اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسة تحرير تدريجي للأسعار وربطها بالأسواق العالمية، وفقًا لـ"عربي 21".

2014

في يونيو 2014، أعلنت الحكومة زيادة أسعار الوقود بنسبة 50%، حيث قفز سعر لتر بنزين 80 من 90 قرشًا إلى 160 قرشًا، وارتفع سعر بنزين 92 إلى 180 قرشًا للتر، بينما بلغ سعر بنزين 95 وقتها 6.25 جنيه للتر .

2016

في هذا العام تأسست لجنة التسعير نوفمبر 2016، وتوالت الزيادات منذ ذلك التاريخ، ومع قرار تعويم الجنيه، رفعت الحكومة سعر بنزين 80 من 1.6 جنيه إلى 2.35 جنيه للتر، وبنزين 92 من 2.6 جنيه إلى 3.5 جنيه، كما ارتفع سعر السولار من 1.6 جنيه إلى 2.35 جنيه للتر، وغاز السيارات من 1.1 جنيه إلى 1.6 جنيه للمتر المكعب.

2017

وفي يونيو 2017، شهدت الأسعار ارتفاعًا جديدًا، حيث وصل سعر بنزين 80 إلى 3.65 جنيه للتر، وبنزين 92 إلى 5 جنيهات، والسولار إلى 3.65 جنيه، بينما قفز سعر أسطوانة البوتاجاز المنزلي من 15 إلى 30 جنيهًا .

2018

واستمرت الزيادات خلال 2018، إذ صعد سعر بنزين 80 إلى 5.5 جنيه للتر، وبنزين 92 إلى 6.75 جنيه، وبنزين 95 إلى 7.5 جنيه، كما ارتفع سعر أسطوانة البوتاجاز المنزلي إلى 50 جنيهًا، والتجاري إلى 100 جنيه .

2019

وفي منتصف 2019، سجل بنزين 80 سعرًا جديدًا عند 6.75 جنيه للتر، وبنزين 92 عند 8 جنيهات، وبنزين 95 عند 7.75 جنيه، بينما بلغ سعر السولار 6.75 جنيه، وأسطوانة البوتاجاز 65 جنيهًا .

2020

وشهد عام 2020 تخفيضًا طفيفًا في الأسعار، حيث تراجع سعر بنزين 80 إلى 6.25 جنيه، وبنزين 92 إلى 7.5 جنيه، وبنزين 95 إلى 8.5 جنيه، بينما بقي السولار عند 6.75 جنيه للتر .

2021

وفي 2021، زادت الأسعار مجددًا بمقدار 25 قرشًا لكل نوع، ليصبح سعر بنزين 80 عند 6.5 جنيه، وبنزين 92 عند 7.75 جنيه، وبنزين 95 عند 8.75 جنيه، مع تثبيت سعر السولار عند 6.75 جنيه .

2022

وتصاعدت الأسعار بشكل حاد في 2022، حيث بلغ سعر بنزين 80 في يوليو 8 جنيهات، وبنزين 92 نحو 9.25 جنيه، وبنزين 95 إلى 10.75 جنيه، بينما ارتفع السولار إلى 7.25 جنيه للتر.

وفي نوفمبر من العام ذاته، قفز سعر بنزين 80 إلى 10 جنيهات، وبنزين 92 إلى 11.5 جنيه، وبنزين 95 إلى 12.5 جنيه، مع تثبيت السولار عند 8.25 جنيه .

أما آخر زيادة، فقد شهدت ارتفاع سعر بنزين 80 إلى 11 جنيهًا للتر، وبنزين 92 إلى 12.5 جنيه، وبنزين 95 إلى 13.5 جنيه، بينما قفز سعر السولار إلى 10 جنيهات، وأسطوانة البوتاجاز إلى 100 جنيه.

2023

شهد عام 2023 عدة تعديلات في أسعار الوقود حيث أعلنت الحكومة في مارس أول زيادة في أسعار البنزين خلال العام، تلتها زيادة في سعر السولار خلال مايو. ثم جاءت زيادة أخرى في نوفمبر، حيث ارتفع سعر لتر البنزين 80 من 8.75 جنيهاً إلى 10 جنيهاً، بنسبة زيادة بلغت 14.3%. كما قفز سعر لتر البنزين 92 من 10.25 جنيهاً إلى 11.50 جنية، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 12.2%. أما بنزين 95 أوكتان، فقد ارتفع سعر اللتر من 11.5 جنية إلى 12.5 جنية، بنسبة زيادة 8.7%، في حين جُدد سعر السولار عند 8.25 جنيهاً للتر دون تغيير.

2024

كما شهدت أسعار الوقود في عام 2024 ثلاث زيادات كثيرة، ففي مارس رفع سعر لتر بنزين 80 من 10 جنيهاً إلى 11 جنيهاً، وبنزين 92 من 11.50 جنيهاً إلى 12.50 جنيهاً، بينما بلغ سعر لتر بنزين 95 بعد الزيادة 13.50 جنيهاً، كما شمل القرار حينها رفع سعر السولار إلى 10 جنيهاً للتر، وسجل سعر أسطوانة البوتاجاز المنزلية 100 جنية. وفي يوليو زادت أسعار البنزين والسولار أيضاً، حيث ارتفع سعر لتر بنزين 80 من 11 جنيهاً إلى 12.25 جنية، وبنزين 92 من 12.50 جنية إلى 13.75 جنية، فيما بلغ سعر لتر بنزين 95 آنذاك 15 جنيهاً كما سجل سعر لتر السولار 11.50 جنية. وفي أكتوبر 2024 رفعت اللجنة الأسعار لمدة 6 أشهر، حيث سجل سعر بنزين 80 نحو 13.25 جنية، ووصل سعر بنزين 92 إلى 15.25 جنية، وبنزين 95 إلى 17 جنية، والسولار إلى 13.5 جنية للتر الواحد.

2025

وفي إبريل 2025 رفعت اللجنة بنزين 80 إلى 15.75 جنية للتر، وبنزين 92 إلى 17.25 جنية للتر، وبنزين 95 إلى 19 جنيهاً للتر، والسولار إلى 15.5 جنية للتر.